الرياض

الأحد ٢٠ المحرم ١٤٢٧هـ - ١٩ فبراير ٢٠٠٦م - العدد ١٣٧٥٤

:«الأمير طلال بن بدر ل «الرياض

لهذه الأسباب اخترنا إقامة مشروعنا في الشارقة وليس في المملكة

حوار - فياض العنزي

أبرمت مؤخراً شركة الرؤيا الصناعية عقد مشروع مصنع للأسمنت في المنطقة الحرة في الشارقة، ويبلغ رأس مال المشروع أكثر من ١،٥ مليار ريال، وبطاقة إنتاجية تصل إلى ٣،٦ ملايين طن، ويعد المشروع أكبر مشروع في المنطقة الحرة بإمارة الشارقة، وفي هذا الحوار يوضح الأمير طلال بن بدر بن سعود، رئيس مجلس إدارة شركة الرؤيا للصناعة، الأسباب التي دعت إلى اختيار إمارة الشارقة لتكون مقراً للمشروع، والمعوقات التي تواجه الصناعة في المملكة، ومستقبل صناعة الإسمنت في المنطقة.

* «الرياض»: في البداية نود معرفة العوامل التي أدت إلى اختياركم لإمارة الشارقة لتكون مقراً للمشروع؟

- في الحقيقة هناك عدة عوامل ساهمت في اتخاذ قرارنا الاستثماري في إقامة المشروع في المنطقة الحرة في الحمرية بمنطقة الشارقة، حيث إن المنطقة قدمت لنا تسهيلات وخدمات استثمارية يمكن وصفها بأكثر من ممتازة، بالإضافة إلى أن المنطقة الحرة تلقى دعماً وتشجيعاً من سمو حاكم الشارقة وسمو نائب الحاكم لجعلها من أهم مناطق جذب الاستثمار في المنطقة، وكذلك فهناك سبب رئيسي لهذا الاختيار أن إعطاء تصاريح مصانع الأسمنت في الشارقة محدود، وهو ما يعطي أماناً للاستثمار على المدى الطويل، كما أن لنا شركاء في مشروع مصنع إسمنت الرؤيا من دولة الإمارات العربية المتحدة، ولذلك وجدنا أنه من الأفضل إقامة المشروع في المنطقة الحرة في إمارة الشارقة.

* «الرياض»: هناك تخوف من بعض المنظمات الاقتصادية والصناعية من عودة أزمة فائض إسمنت جديدة، بعد التوسعات التي أجرتها المصانع الحالية، ودخول عدد كبير من المشاريع في هذا المجال، فهل وضعتم هذا في حسابكم قبل التفكير في إقامة مشروعكم؟

- التخوف في محله وقائم في السوق السعودي بعد موافقة وزارة التجارة والصناعة خلال العام الماضي على إعطاء الترخيص لنحو ٢٧ مصنعاً جديداً، وإعطاء تراخيص جديدة لمشاريع أسمنت إضافية خلال العام الجاري، وإجراء الشركات القائمة لتوسعات كبيرة لمصانعها الحالية أعلنت عنها في وقت سابق، وقد سبق للسوق السعودي أن مر بأزمة فائض قبل عدة سنوات هددت الشركات القائمة بخسائر كبيرة، وهو ما دعا في حينه إلى تفكير بعض الشركات للاندماج فيما بينها، وجرى الحديث عن تأسيس شركة موحدة للتصدير لمواجهة تلك الأزمة، غير أن النمو الكبير في معدلات البناء والإنشاء ساهم في امتصاص مخزونات تلك الشركات من الأسمنت، والحمد لله أن الأزمة عدت على خير.

* «الرياض»: برأيكم هل سيكون لتوسع وزارة التجارة والصناعة لهذا العدد من التراخيص انعكاسات سلبية على السوق وعلى الشركات القائمة؟

- بكل تأكيد أنه سيكون لها انعكاسات على السوق وعلى الشركات القائمة، والشركات الجديدة، وبكل أسف أن وزارة التجارة والصناعة لم تكن مدركة لخطورة هذه الخطوة على الشركات وعلى مصالح المستثمرين الرئيسيين والمساهمين في تلك الشركات، على الرغم من أن من أهم أدوار الوزارة حماية الاستثمارات الحالية، التي ضخ فيها المستثمرون مليارات الريالات، وهذه من السلبيات التي تقلل من جاذبية السوق السعودي لأي استثمارات جديدة، كما يعاني القطاع الصناعي بشكل عام من عدد من المصاعب، حيث تصلنا أخبار من المشغلين لبعض المشاريع الحالية للأسمنت أن هناك نقصاً في الأيدي العاملة الوطنية المدربة، مع عدم إمكانية سد هذا النقص من الخارج.

* «الرياض»: وبماذا تطالبون كمستثمرين وزارة التجارة والصناعة؟

- أطالب وزير التجارة والصناعة بإعادة النظر في التراخيص الصناعية الممنوحة، وأن تقوم الوزارة بدورها بحماية المستثمرين في المجال الصناعي الذين ضخوا مئات الملايين في السوق المحلي، وأن تحصر التراخيص بما يفيد المصلحة الوطنية، وأنا اتساءل هل وضعت الوزارة في ظل هذه التراخيص الكبيرة لمشاريع جديدة لمصانع الأسمنت اعتباراً لتأثير هذه المصانع على البيئة، وعلى الموارد الطبيعية للبلد، وللأسف أن هذه المشاريع سيطرح جزء منها للاكتتاب، وهو ما سيؤدي إلى توريط المزيد من المستثمرين في هذه المشاريع التي قد لا يكتب لها النجاح، وأطالب الوزارة أن تضع في اعتبارها المثل القائل إن الوقاية خير من العلاج. وهنا أود أن أشير إلى توجيهات سمو سيدي خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز حفظه الله، بالعمل على عودة الاستثمارات السعودية إلى أرض الوطن، وأن الوزارات المعنية يجب عليها أن تتوافق مع هذه التوجهات، وذلك من خلال حماية الاستثمارات القائمة ومنح المزيد من التسهيلات لاجتذاب المزيد من الاستثمارات، فالقيادة لديها نظرة بعيدة وثاقبة لتعميم الفائدة الاقتصادية على المستثمرين والمواطنين، ولن يتحقق ذلك إلا بتكاتف جميع الوزارات المعنية لتحقيق هذا الهدف.

* «الرياض»: كيف سيتم تمويل مشروع مصنع الرؤيا للأسمنت؟

- سيتم تمويل المشروع من المساهمين، حيث إن المشروع في البداية سيكون مساهمة مغلقة لعدد من المساهمين، كما أننا نتفاوض حالياً مع أحد البنوك الإسلامية للحصول على قرض متوافق مع متطلبات الشريعة لتمويل نحو ٥٠٪ من تكلفة المشروع.

* «الرياض»: هل لديكم طلبات من مستثمرين للدخول معكم في تأسيس المشروع؟

- لدينا طلبات عديدة من المستثمرين للدخول كمؤسسين في المشروع، ونحن لازلنا ندرس هذه الطلبات، وسيكون هناك انتقائية للأشخاص والجهات المتقدمة حالياً للدخول معنا في المشروع.

* «الرياض»: وهل هناك نية لطرح المشروع للاكتتاب العام؟

- في الحقيقة أن النية موجودة لكن هناك خطوات سابقة تتطلبها أنظمة دولة الإمارات العربية المتحدة قبل طرح أي مشروع للاكتتاب العام، ونحن نعمل حالياً على تكوين مجلس إدارة للمشروع، واستيفاء متطلبات السوق الإماراتي، قبل التقدم نحو هذه الخطوة.